مرصد المالية العامة

تموز 2020

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 1-2-3

النفقات
صفحة 3 - 4

تطور الدين العام
صفحة 4

لمحة عامة

أثرت الظروف الإقتصادية الصعبة بشدة على المالية العامة خلال فترة كانون الثاني–تموز من العام 2020، حيث ألقت بثقلها على كل من الإيرادات والنفقات. شهدت الإيرادات العامة إنخفاضًا ملحوظًا بقيمة 2,231 مليار ليرة (21.2 في المائة) على أساس سنوي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2020. جاء هذا الإنخفاض في الإيرادات بشكل أساسي نتيجة تراجع تحصيلات كل من الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل على الأرباح، إضافة إلى تدني التحويلات من وفر موازنة الإتصالات.

لناحية النفقات، جاء قرار الحكومة بعدم تسديد المدفوعات المستحقة على سندات اليوروبوند إعتباراً من شهر آذار 2020 ليخفض إجمالي الإنفاق بقيمة 2,699 مليار ليرة (19.1 في المائة)، بحيث تراجعت مدفوعات الفوائد بقيمة 2,355 مليار ليرة (54.5 في المائة).

سجَّل **إجمالي الميزان المالي** عجزاً بقيمة 3,164 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020 مقارنة بعجزٍ بلغ 3,631 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019. في المقابل، شهد **الميزان الأولي** تراجعًا ملحوظًا من فائض بقيمة 870 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تموز 2019 إلى عجز بقيمة 1,066 مليار خلال كانون الثاني – تموز 2020.

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	2019 ك2–تموز	2020 ك2–تموز	نسبة التغير 2019/2020
إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة	**10,516**	**8,285**	**-21.2%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**14,147**	**11,449**	**-19.1%**
• *تسديد فوائد*	4,321	1,966	-54.5%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة*[1]	180	132	-26.6%
• *النفقات الأولية*[2]	9,646	9,350	-3.1%
إجمالي العجز/الفائض	**-3,631**	**-3,164**	**-12.9%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**870**	**-1,066**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إنخفض **إجمالي الإيرادات** بقيمة 2,231 مليار ليرة (21.2 في المائة) سنويًا ليصل إلى 8,285 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020.

بلغ إجمالي **الإيرادات الضريبية** 6,075 مليار ليرة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، بتراجع بلغ 2,297 مليار ليرة (27.4 في المائة)[1] مقارنة مع مجموع 8,372 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق. جاء هذا التراجع نتيجة إنخفاض معظم المكونات الضريبية بإستثناء ضريبة الدخل على الفوائد، رسوم التسجيل على العقارات والرسوم على البنزين.

[1] يعود هذا الانخفاض السنوي، بشكل جزئي، إلى التعبئة العامة التي فرضتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا وإلى تمديد كافة المهل المتعلّقة بالتصريح عن الضرائب ودفعها.

سجلت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات التراجع السنوي الأبرز بقيمة 1,226 مليار ليرة (46.7 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2020، نتيجة إنخفاض تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة[2] بقيمة 1,234 مليار ليرة (55.2 في المائة). في التفاصيل، سجّلت الضريبية على القيمة المضافة المحصلة داخلياً وتلك المحصلة لدى الجمارك تراجعاً سنوياً بنسبة 55.3 في المائة و55.1 في المائة على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية ورسوم التسجيل على السيارات بقيمة 56 مليار ليرة (55.9 في المائة) و52 مليار ليرة (42.9 في المائة) على التوالي خلال كانون الثاني– تموز 2020. قابل هذه التراجعات إرتفاع ملحوظ في التحويلات من أرباح إدارة حصر التبغ والتنباك التي بلغت 268 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تموز 2020 مقارنة مع 150 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

تراجعت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال بشكل ملحوظ بقيمة 771 مليار ليرة (20.5 في المائة) على أساس سنوي خلال كانون الثاني – تموز 2020، نتيجة الإنخفاض السنوي الحاد في كل من ضريبة الدخل على الأرباح وضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة بقيمة 976 مليار ليرة (75.1 في المائة) و230 مليار ليرة (73.8 في المائة) على التوالي. كما إنخفضت ضريبة الدخل على الرواتب والأجور بقيمة 182 مليار ليرة (27.9 في المائة). في المقابل، إرتفعت ضريبة الدخل على الفوائد بشكل ملحوظ بقيمة 625 مليار ليرة (42.5 في المائة) لتصل إلى 2,098 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

إنخفضت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بقيمة 373 مليار ليرة (33.0 في المائة) جراء تراجع كل من تحصيلات الجمارك والرسوم بقيمة 220 مليار ليرة (54.9 في المائة) و153 مليار ليرة (21.0 في المائة) على التوالي. في التفاصيل، إنخفضت الرسوم على السيارات بقيمة 127 مليار ليرة (63.4 في المائة) وذلك مع تراجع قيمة السيارات المستوردة بنسبة 70.6 في المائة. كذلك، تراجعت الرسوم على التبغ بقيمة 66 مليار ليرة (65.7 في المائة) نتيجة الإنخفاض السنوي بنسبة 55.6 في المائة في قيمة المنتجات التبغية المستوردة. في المقابل، إرتفعت الرسوم على البنزين بقيمة 42 مليار ليرة (9.9 في المائة)، إذ جاء قرار مجلس الوزراء بتاريخ 12 آذار 2020[3] والقاضي بتحديد حدّ أدنى لأسعار المشتقات النفطية ليخفف من وطأة التراجع المسجل في الكميات المستوردة من البنزين والذي بلغ نسبة 22.1 في المائة على أساس سنوي.

تراجعت الإيرادات الضريبية الأخرى (خاصة رسوم الطابع المالي) بقيمة 79 مليار ليرة (23.2 في المائة) لتصل إلى 261 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020.

في المقابل، سجّلت الضريبة على الأملاك إرتفاعًا بقيمة 152 مليار ليرة (29.2 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2020، بشكلٍ أساسي جراء زيادة رسوم التسجيل على العقارات بشكل ملحوظ بقيمة 232 مليار ليرة (83.5 في المائة)[4] على أساس سنوي، من ضمنها زيادة بلغت 114 مليار ليرة في تموز 2020 مقارنة مع تموز 2019. جاء هذا الارتفاع نتيجة توجّه مودعي المصارف إلى قطاع العقارات باعتباره بديلاً أكثر أماناً منذ أواخر العام 2019. وقد عاود هذا التوجه مساره التصاعدي مع بدء الخطة المعتمدة من قبل مجلس الوزراء في 24 أبريل 2020 لإعادة فتح الأعمال على خمس مراحل. من ناحية أخرى، تراجعت كل من الضريبة على الأملاك المبنية ورسم الإنتقال بقيمة 59 مليار ليرة (33.7 في المائة) و21 مليار ليرة (30.8 في المائة) على التوالي.

سجّلت **الإيرادات غير الضريبية** إنخفاضاً بقيمة 582 مليار ليرة (34.3 في المائة) لتصل إلى 1,113 مليار ليرة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2020.

---

[2] عاكساً بذلك الإنكماش الحاصل في الإستهلاك الخاص، المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي في لبنان.

[3] حدّد قرار مجلس الوزراء رقم 16 تاريخ 2020/3/12 حداً أدنى لأسعار بيع البنزين بلغ 24,000 ل.ل. للبنزين عيار 98 أوكتان و23,500 ل.ل للبنزين عيار 95 أوكتان، ونصّ على تحويل الفروقات الناتجة عن الإنخفاض في أسعار النفط العالمية لصالح رسم الإستهلاك الداخلي على البنزين.

[4] وفقا لأرقام المديرية العامة للشؤون العقارية إرتفع عدد العقارات المباعة بنسبة 48.2 في المائة خلال كانون الثاني – تموز 2020 في حين ارتفع متوسط أسعارها بنسبة 60.3 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

شهدت إيرادات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة إنخفاضاً سنوياً بقيمة 542 مليار ليرة (51.2 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، بحيث تراجعت كل من الإيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية، الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي) وإيرادات كازينو لبنان بقيمة 390 مليار ليرة (56.5 في المائة)، 45 مليار ليرة (59.1 في المائة) و35 مليار ليرة (50.2 في المائة) على التوالي.

إضافة إلى ذلك، إنخفضت الرسوم والعائدات الإدارية بقيمة 80 مليار ليرة (16.7 في المائة) لتصل إلى 397 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع تسجيل تراجع في كل مكوناتها باستثناء رسوم السير التي ارتفعت بحوالي 46 مليار ليرة (37.4 في المائة)، حيث انخفضت كل من رسوم جواز السفر، العائدات الإدارية ورسوم كتاب العدل بقيمة 64 مليار ليرة (42.4 في المائة)، 16 مليار ليرة (54.3 في المائة) و13 مليار ليرة (33.2 في المائة) على التوالي.

من جهة أخرى، إرتفعت الإيرادات غير الضريبية المختلفة (بمعظمها محسومات تقاعدية) بقيمة 50 مليار ليرة (35.7 في المائة)، حيث سجّلت الإقتطاعات على رواتب ومعاشات تقاعد العسكريين[5] حوالي 30 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020. بالإضافة إلى ذلك، سجّلت الإيرادات الإستثنائية الناتجة عن تسوية مخالفات الأملاك البحرية مبلغ 21 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020 مقابل لا شيء خلال الفترة نفسها من السنة السابقة.

إرتفعت **إيرادات الخزينة** بشكل ملحوظ بقيمة 647 مليار ليرة لتصل إلى 1,096 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020 مقارنة مع مبلغ 449 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019[6]. يعود السبب وراء هذه الزيادة الملحوظة إلى عملية استرداد بقيمة 644 مليار ليرة حصلت خلال شهر نيسان بعد الاتفاق الذي حصل بين المصرف المركزي ووزارة المالية ونصّ على استرداد مدفوعات الفوائد المسددة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني لغاية آذار 2020. وقد تمّ تسجيل هذه العمليّة ضمن إيرادات الخزينة، وسوف يتمّ استهلاكها تدريجيًّا لتغطية مستحقات الفوائد خلال عام 2020[7].

النفقات

شهد **إجمالي النفقات** تراجعاً بقيمة 2,699 مليار ليرة (19.1 في المائة) ليصل إلى 11,449 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020 مقارنة مع 14,147 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2019.

سجّلت **النفقات الجارية الأولية**[8] إنخفاضًا بقيمة 179 مليار ليرة (2.3 في المائة) لتصل إلى 7,740 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020. يعود هذا الإنخفاض بشكل أساسي إلى تراجع كل من معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 481 مليار ليرة (22.8 في المائة) والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 458 مليار ليرة (36.2 في المائة). في المقابل، شهدت بنود إنفاق أخرى متعلقة بالحاجات الإجتماعية إرتفاعًا سنويًّا، منها التحويلات لصالح الهيئة العليا للإغاثة، التحويلات للمستشفيات ومدفوعات الأدوية التي زادت بقيمة 225 مليار ليرة[9]، 123 مليار ليرة و89 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

إنخفضت **تسديدات الفوائد** بقيمة 2,355 مليار ليرة (54.5 في المائة) خلال كانون الثاني– تموز 2020 مع تراجع تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 1,493 مليار ليرة (87.6 في المائة) نتيجة قرار الدولة بتعليق تسديد سندات اليوروبوند التي

[5] محسومات مقرة بموجب قانون الموازنة العامة لسنة 2019 رقم 144 تاريخ 31 تموز 2019.

[6] الجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

[7] يتم تصنيف هذه المدفوعات ضمن نفقات الخزينة الأخرى، وهذا ما أدى إلى الإرتفاع في البند المذكور كما هو مبين في الجدول رقم 5.

[8] تتألف النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

[9] مُنحت هذه التحويلات بموجب سلفة خزينة لصالح الهيئة العليا للإغاثة بتاريخ 2 نيسان 2020 و8 حزيران 2020 كجزء من شبكة الأمان الإجتماعي التي تستهدف الأسر الأكثر ضعفًا. وتغطي هذه التحويلات دفع مبلغ قدره 400,000 ليرة لبنانية لكل أسرة.

استحقّت في آذار 2020. علاوةً على ذلك، تراجعت الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 862 مليار ليرة (32.9 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس. كذلك، إنخفضت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** بقيمة 48 مليار ليرة (26.6 في المائة) ليصل مجموعها إلى 132 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020.

تراجعت **النفقات الرأسمالية** بشكل ملحوظ بقيمة 306 مليار ليرة (45.6 في المائة) لتصل إلى 365 مليار ليرة خلال كانون الثاني – تموز 2020، بشكلٍ أساسي نتيجة انخفاض كل من نفقات الصيانة، التحويلات لصالح مجلس الإنماء والإعمار والتحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة بقيمة 117 مليار ليرة (50.7 في المائة)، 97 مليار ليرة (55.1 في المائة) و20 مليار ليرة (100.0 في المائة) على التوالي.

سجّلت **نفقات الخزينة** زيادة بقيمة 183 مليار ليرة (19.8 في المائة) لتصل إلى 1,104 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز 2020. جاء ذلك على الرغم من تراجع كل من التحويلات لصالح البلديات، الودائع ورديّات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 151 مليار ليرة (36.0 في المائة)، 145 مليار ليرة (66.0 في المائة) و78 مليار ليرة (43.6 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

الدين العام

سجّل **إجمالي الدين العام** 141,313 مليار ليرة مع نهاية تموز 2020، بزيادة بلغت 3,163 مليار ليرة (2.3 في المائة) مقارنة مع نهاية العام 2019. في المقابل، إرتفع صافي الدين بوتيرة أسرع بنسبة 3.7 في المائة ليصل إلى 126,974 مليار ليرة مع تراجع ودائع القطاع العام بقيمة 1,338 مليار ليرة (8.5 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

إرتفع **الدين بالعملة المحلية** بقيمة 1,253 مليار ليرة (1.4 في المائة) ليصل إلى 88,532 مليار ليرة مع نهاية تموز 2020، مقارنةً مع 87,279 مليار ليرة نهاية العام 2019. في التفاصيل، إرتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة 1,773 مليار ليرة (3.5 في المائة) لتصل إلى 52,490 مليار ليرة مع نهاية تموز 2020، تلاها إرتفاع في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 311 مليار ليرة (3.1 في المائة) لتصل إلى 10,279 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت حصة المصارف التجارية من الديون بالعملة المحلية بقيمة 779 مليار ليرة (3.1 في المائة) لتصل إلى 24,537 مليار ليرة مع نهاية تموز 2020.

إرتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة 1,910 مليار ليرة (3.8 في المائة) لتصل إلى 52,781 مليار ليرة مع نهاية تموز 2020. في التفاصيل، جاءت الزيادة المذكورة بشكل أساسي نتيجة تراكم متأخرات القسائم التي بلغت 1,702 مليار ليرة بعد قرار الحكومة التوقف عن تسديد مستحقات اليوروبوند، إضافة إلى مبلغ 96 مليار ليرة عبارة عن متأخرات من الفوائد المتراكمة. كذلك، إرتفعت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من القطاع الخاص الأجنبي بقيمة 56 مليار ليرة، في حين تراجعت القروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 44 مليار ليرة مقارنةً مع نهاية العام 2019. في المقابل، لم يطرأ أي تعديل على سندات اليوروبوند المتداولة في السوق فبقيت عند مبلغ 47,206 مليار ليرة، من ضمنها متأخرات بلغت 3,769 مليار ليرة مع نهاية تموز 2020.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2019 ك2-تموز	2020 ك2-تموز	نسبة التغير 2019/2020
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**10,067**	**7,189**	**-28.6%**
الإيرادات الضريبية	8,372	6,075	-27.4%
الإيرادات غير الضريبية	1,695	1,113	-34.3%
إجمالي إيرادات الخزينة	**449**	**1096**	**144.2%**
إجمالي الإيرادات العامة	**10,516**	**8,285**	**-21.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2019 ك2-تموز	2020 ك2-تموز	نسبة التغير 2019/2020
الإيرادات الضريبية	**8,372**	**6,075**	**-27.4%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**3,758**	**2,987**	**-20.5%**
ضريبة الدخل على الأرباح	*1,299*	*323*	-75.1%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*653*	*471*	-27.9%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*311*	*82*	-73.8%
ضريبة الدخل على الفوائد	*1,472*	*2,098*	42.5%
غرامات (ضريبة على الدخل)	*21*	*13*	-38.6%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**522**	**674**	**29.2%**
ضريبة على الأملاك المبنية	*177*	*117*	-33.7%
رسوم تسجيل على العقارات	*278*	*511*	83.5%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**2,624**	**1,398**	**-46.7%**
الضريبة على القيمة المضافة	*2,235*	*1,001*	-55.2%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	*221*	*113*	-48.8%
رسوم تسجيل على السيارات	*121*	*69*	-42.9%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	*99*	*44*	-55.9%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**1,129**	**756**	**-33.0%**
الجمارك	*400*	*180*	-54.9%
رسوم، ومنها:	*729*	*575*	-21.0%
رسوم على البنزين	*421*	*462*	9.9%
رسوم على التبغ	*101*	*35*	-65.7%
رسوم على السيارات	*200*	*73*	-63.4%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**340**	**261**	**-23.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	2019 ك2–تموز	2020 ك2–تموز	نسبة التغير 2019/2020
الإيرادات غير الضريبية	**1,695**	**1,113**	**-34.3%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**1,058**	**516**	**-51.2%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	917	421	-54.1%
إيرادات كازينو لبنان	69	34	-50.2%
إيرادات مرفأ بيروت	150	70	-53.3%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	6	17	170.6%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	690	300	-56.5%
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	60	60	-0.5%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	77	31	-59.1%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	3	3	-10.1%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**477**	**397**	**-16.7%**
رسوم إدارية، ومنها:	372	317	-14.8%
رسوم كتاب العدل	38	26	-33.2%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	150	87	-42.4%
رسوم السير	123	169	37.4%
رسوم قضائية	19	16	-13.2%
رسوم القيادة	12	6	-47.8%
عائدات إدارية	30	14	-54.3%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	2	1	-40.3%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	49	43	-13.1%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	25	23	-5.0%
الغرامات والمصادرات	**21**	**11**	**-47.1%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**139**	**189**	**35.7%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2019 ك2-تموز	2020 ك2- تموز	نسبة التغير 2019/2020
1. النفقات الجارية	**12,421**	**9,839**	**-20.8%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	5,797	5,427	-6.4%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	3,453	3,530	2.2%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	2,114	1,633	-22.8%
معاشات التقاعد	1,522	1,423	-6.5%
تعويضات نهاية الخدمة	592	210	-64.6%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	230	264	14.7%
تسديد فوائد ومنها: */1*	4,321	1,966	-54.5%
فوائد على القروض الداخلية	2,618	1,756	-32.9%
فوائد على القروض الخارجية	1,703	211	-87.6%
تسديد أقساط ديون خارجية	180	132	-26.6%
مواد استهلاكية، ومنها:	155	211	35.7%
نفقات تغذية	35	34	-2.1%
محروقات	21	4	-80.6%
أدوية	43	132	206.0%
خدمات خارجية	90	102	12.9%
تحويلات أخرى، ومنها:	1,513	1,530	1.1%
مؤسسة كهرباء لبنان 2/	1,264	807	-36.2%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	0	-
الهيئة العليا للإغاثة	0	225	-
التحويلات إلى القطاع غير العام	146	105	-27.8%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 3/	12	0	-100.0%
نفقات جارية أخرى، ومنها:	292	419	43.5%
مستشفيات	233	356	52.8%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	57	58	2.9%
نفقات مالية أخرى	1	0	-100.0%
دعم الفوائد المدينة	72	52	-27.8%
2. النفقات الاستثمارية	**671**	**365**	**-45.6%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	0	-98.7%
تجهيزات	48	51	7.1%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	360	190	-47.2%
صندوق المهجرين	0	0	-
مجلس الجنوب	19	23	21.7%
مجلس الإنماء والإعمار	176	79	-55.1%
وزارة الأشغال والنقل	50	33	-33.3%
أخرى، ومنها:	115	53	-54.0%
الهيئة العليا للإغاثة	20	0	-100.0%
صيانة	230	113	-50.7%
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	32	10	-69.8%
3.سلفات موازنة */4*	**52**	**68**	**29.7%**
4.إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) */5*	**82**	**73**	**-11.1%**

5.نفقات الخزينة 6/	**922**	**1,104**	**19.8%**
بلديات	419	268	-36.0%
أمانات	55	54	-1.3%
ودائع 7/	219	75	-66.0%
أخرى، ومنها:	229	708	209.5%
رديّات الضريبة على القيمة المضافة	178	100	-43.6%
6.إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**14,147**	**11,449**	**-19.1%**

المصدر :كشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية
1/للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)
2/للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من" نفقات الخزينة الاخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.
3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.
4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقا تحت البند" غيره ."نظر ا لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل .وسوف تتم قوننتها لاحق ا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق ا لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.
5/يتضمن هذا البند(باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.
6/اعتبا را من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر ا لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق ا للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.
7/ ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2019 ك2-تموز	2020 ك2-تموز	نسبة التغير 2019/2020
تسديد فوائد	**4,321**	**1,966**	**-54.5%**
الدين بالعملة المحلية	2,618	1,756	-32.9%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	1,703	211	-87.6%
*فوائد على اليوروبوند**	1,638	157	-90.4%
*فوائد على قروض خاصة**	0	0	-56.5%
فوائد على قروض ميسّرة	65	53	-18.1%
تسديد أقساط ديون خارجية	**180**	**132**	**-26.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان

(مليار ل.ل.)	2019 ك2-تموز	2020 ك2-تموز	نسبة التغير 2019/2020
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**1,264**	**807**	**-36.2%**
خدمة الدين	4	2	-31.0%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	**1,261**	**804**	**-36.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام القائم حسب الدائن في نهاية شهر تموز 2020

(مليار ل.ل.)	2018 ك1	2019 ك1	2020 تموز	نسبة التغيير ك1 2019– تموز 2020
إجمالي الدين العام	**128,347**	**138,150**	**141,313**	**2.3%**
الدين بالعملة المحلية	**77,852**	**87,279**	**88,532**	**1.4%**
** فوائد متراكمة من الدين*	1,123	1,294	1,295	0.1%
أ– مصرف لبنان	39,006	50,717	52,490	3.5%
ب– المصارف التجارية (يتضمنREPOs)	27,402	25,316	24,537	-3.1%
ج– ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	11,444	11,246	11,505	2.3%
مؤسسات عامة	9,956	9,968	10,279	3.1%
سندات فروقات المتعهدين 1/	166	120	120	0.0%
دين بالعملة الأجنبية *2/*	**50,495**	**50,871**	**52,781**	**3.8%**
أ–القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,920	2,850	2,906	2.0%
ب– ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض *3/*	344	242	198	-18.3%
ج– إصدارات يوروبوند في السوق	46,678	47,206	47,206	0.0%
متأخرات من أصل الدين	0	0	3,769	-
د– فوائد متراكمة على اليوروبوند	547	570	673	18.1%
هـ– متأخرات من قسائم	0	0	1,702	-
و– متأخرات من فوائد متراكمة	0	0	96	-
ز– سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية *4/*	6	3	0	-100.0%
ودائع القطاع العام	14,186	15,677	14,339	-8.5%
صافي الدين العام	**114,161**	**122,473**	**126,974**	**3.7%**
إجمالي القيمة السوقية للدين 5/	**76,204**	**74,441**	**75,499**	**1.4%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**59%**	**54%**	**53%**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند "سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية".

2/ أرقام كانون الأول2018- كانون الأول 2019 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

3/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، والشريحتين الأولى والثانية من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008، والثانية في تشرين الأول في 2012.

4/سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

5/إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف ودين باريس 3.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1718-1731
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb